Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3 | No. 1 | Page 419– 439 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

المسارين العسكري والإنساني في المفاوضات اليمنية (2015– 2018)

The military and humanitarian tracks in the Yemeni negotiations (2015-2018)

محمد أحمد علي مسعد الشرفي

باحث – مركز أبحاث التنمية الشاملة – جامعة صنعاء - اليمن

Mohammad Ahmed Ali Mosa'ad Al-Sharafi

Researcher - Comprehensive Development Research Center - Sana'a University - Yemen

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل مساري المفاوضات: العسكري، والإنساني ومدى استخدامهما في المفاوضات اليمنية (2015- 2018). وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهجين: التاريخي، والمقارن؛ لمناقشة فرضيتي الدراسة من خلال سرد بعض وقائع وأحداث المفاوضات وتحليلها، والمقارنة بين مساراتها، وتحليل استخدامات المسار العسكري والمسار الإنساني في المفاوضات اليمنية مع الاستعانة ببعض الصور والشواهد التي حصلت في جولات التفاوض المتعددة. وخلُصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: وجود علاقة عكسية بين المسار العسكري والمسار الإنساني، كما خلصت إلى أن الأطراف المتفاوضة استخدمت هذين المسارين لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية. وأوصت الدراسة بتوسيع الأطراف المشاركة في المفاوضات، والبدء بمناقشة الحل الشامل لإنهاء الأزمة في اليمن بدلاً من تجزئة الملفات التفاوضية والخوض في تفاصيل ثانوية، كما أوصت بتفعيل المسار الدبلوماسي الشعبي "المسار الثاني" كشريك في إنجاح العملية التفاوضية.

الكلمات المفتاحية: المفاوضات اليمنية، الأزمة اليمنية، مسارات المفاوضات، المسار العسكري، المسار الإنساني.

Abstract:

The study aimed at studying and analysing both tracks of negotioations: the military and the humanitarian and the extent of their use in the Yemeni negotioations (2015-2018).

The study used both methods; the descriptive and analytical method to be analysed by , in addition to the historical and comparative approaches as well to discuss the two hypotheses of the study by listing and analyzing some facts and events of the negotiations, comparing their tracks, and analyzing the uses of the military track and the humanitarian once in the Yemeni negotiations, with the help of some pictures and evidence that took place in the multiple places of negotiation.

The study concluded a number of results: Most notably: the existence of an inverse relationship between the military track and the humanitarian track, and I also concluded that the negotiating parties used these two tracks to achieve political and economic goals. The study recommended expanding the parties participating in the negotiations, and starting to discuss a comprehensive solution to end the crisis in Yemen instead of fragmenting the negotiating files and delving into secondary details. It also recommended activating the popular diplomatic track "the second track" as a partner in the success of the negotiation process.

Keywords: Yemeni negotiations, Yemeni crisis, negotiation tracks, military track, humanitarian track.

المقدمة:

برزت الأزمة اليمنية منذ العام 2011 كنتيجة ضمنية لتعارض المصالح والأهداف بين الأحزاب والجماعات السياسية اليمنية، تطورت إلى مرحلة الصراع المسلح، وجعلت من اليمن ميداناً للصراع الإقليمي والدولي، خاصة بعد إعلان تحالفُ السعودية الحربَ على اليمن في مارس 2015، وما صاحبه من انعكاسات خطيرة على كل مظاهر الحياة في اليمن: (الإنسانية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية...وغيرها)، وتسببت بمأساة كبيرة، وُصفت كأكبر كارثة إنسانية في العصر الحديث، إثر

انهيار المنظومة السياسية وتدهور الاقتصاد، وتدمير البنية التحتية، وما ترتب عليها من تراجع في معدل دخل الفرد وتدهور حاد للعملة المحلية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفكك البنية المجتمعية ...إلخ.

وفي ظل هذا الوضع المأساوي، كان لزاماً على المجتمع الدولي والأمم المتحدة التدخل العاجل لإيجاد حل فاعل يوقف تصاعد تداعيات الأزمة، والضغط على الأطراف للجلوس على طاولة المفاوضات والبحث عن مخرج ينهي الأزمة ويعود باليمن إلى مسارها الطبيعي، وقد الأمم المتحدة إلى مفاوضات بين الأطراف اليمنية، شملت خمس جولات تفاوضية مباشرة عُقدت في: جنيف وبييل السويسريتين، والكويت، وستوكهولم خلال الفترة (2015- 2018)، كما تخللتها عدد من المشاورات الفردية والتفاهمات غير المباشرة بين الأطراف اليمنية وأطراف أخرى وسيطة؛ تم خلالها مناقشة عدد من الملفات التفاوضية في الشأن السياسي والعسكري والإنساني والاقتصادي. وانتهت المفاوضات دون نتائج إيجابية تذكر على أرض الواقع باستثناء بعض اتفاقات يسيرة في المجال الإنساني، وبعض التفاهمات في الملفات العسكرية التي لم تصل إلى حيز التنفيذ.

ومن الناحية السياسية؛ فإن الفترة الزمنية (2015- 2018) شهدت تصدعات كبيرة زعزعت المؤسسات السياسية، وأحدثت انشقاقات واسعة داخل المكونات السياسية اليمنية؛ حيث إن كل الأحزاب والتنظيمات السياسية انقسمت على نفسها بين مؤيد لتحالف السعودية في إعلان الحرب على اليمن، ومناهض له –باستثناء حزب الإصلاح المؤيد لتحالف السعودية، وجماعة أنصار الله المناهض له– كما هو حال بقية المكونات المجتمعية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك فإن كلا الفريقين المؤيد والمعارض لتحالف السعودية لم يسلما من الانقسامات الداخلية؛ فقد نشبت خلافات داخل صنعاء بين جماعة أنصار الله وحزب المؤتمر في صنعاء، انتهت بمقتل رئيس المؤتمر "علي عبدالله صالح" في 4 ديسمبر 2017[1]؛ كما تفككت المكونات السياسية والعسكرية اليمنية الموالية للسعودية إلى فصائل متعددة، مختلفة مع بعضها، أبرزها: فصائل موالية للإمارات كالمجلس الانتقالي الجنوبي الذي تفرد بالحكم في محافظة عدن والمحافظات المجاورة لها (أبين ولحج والضالع)، وقوات طارق صالح المتركزة في الساحل الغربي في الحديدة وأجزاء من محافظة تعز؛ وفصائل أخرى موالية للسعودية كحزب الإصلاح المسيطر على المحافظات الشرقية القريبة من الحدود السعودية وتضم مأرب وأجزاء من محافظتي الجوف وشبوه، أما محافظتي حضرموت وسقطرى فهما شبه مستقلتان عن إدارة حكومة هادي المتواجدة في الرياض–في واقع الأمر– وتتم إدارتهما بإشراف مباشر من الرياض وأبو ظبي.[2]

ومن ناحية أخرى، فإن أطراف الأزمة تتقاسم الجغرافيا اليمنية، فتسيطر قوات حكومة هادي الموالية للتحالف السعودي على محافظات: عدن وأبين، والضالع وحضرموت والمهرة وسقطرى، وأجزاء من محافظات مأرب وشبوه والبيضاء وتعز وصعدة، كما تسيطر على الشريط الحدودي مع السعودية والشريط

[1]- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مستقبل اليمن بعد مقتل علي عبدالله صالح، 2017/12/10، www.futureuae.com/ar.

2انظر: موقع الأمن والدفاع العربي، أربع سنوات على الحرب في اليمن: أبرز المحطات منذ الحملة العسكرية، 2019، www.sdarabia.com.

الساحلية ومضيق باب المندب والجزر اليمنية؛ أما قوات سلطة صنعاء فتسيطر على العاصمة صنعاء، ومحافظات صنعاء ودمار وإب وريمة والمحويت وعمران وصعدة وحجة، وأجزاء من محافظات البيضاء وشبوه ومأرب وتعز والضالع ... وغيرها؛ مع ملاحظة أن التغير في السيطرة على المناطق الجغرافية مستمر، والحرب لم تنتهي بعد.

إجمالاً: تعددت أطراف الأزمة اليمنية وتداخلت أبعادها، مما انعكس على المفاوضات بين أطرافها، حيث شهدت المفاوضات بين الأطراف اليمنية تداخلاً وتداولاً بين مساراتها المختلفة: العسكرية، الإنسانية، والسياسية والاقتصادية؛ أثرت وتأثرت ببعضها؛ ومثل المسارين: العسكري والإنساني –على وجه الخصوص– فرصاً لنجاح المفاوضات حيناً، وتهديداً لها أحياناً أخرى، نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب التي سوف نتناولها في هذه الدراسة.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في محاولة الإجابة عن التساؤلين البحثيين الآتيين:

التساؤل الأول: ما العلاقة بين المسار العسكري والمسار الإنساني في المفاوضات اليمنية (2015 -2018).

التساؤل الثاني: ما مدى استخدام الأطراف المتفاوضة للمسارين العسكري والإنساني في المفاوضات اليمنية.

فرضيات الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلين البحثيين السالف ذكرهما وهما محور المشكلة البحثية من خلال الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: هناك علاقات عكسية بين المسار العسكري والمسار الإنساني في المفاوضات اليمنية (2015– 2018).

الفرضية الثانية: استخدمت الأطراف التفاوضية المسارين العسكري والإنساني كورقة تفاوضية لتحقيق أهداف وأجندات سياسية واقتصادية (2015– 2018).

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من المشكلة البحثية نفسها، وما يترتب عليها من نجاح أو فشل للمفاوضات؛ ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى: علمية، وعملية على النحو الآتي:

الأهمية العلمية:

تتجلى الأهمية النظرية في الآتي:

- تقديم إطار نظري للأحداث والوقائع التي مرت بها مسارات المفاوضات بين الأطراف اليمنية وما توفره من معلومات في ذلك.
- إن الموضوع الذي تناولته الدراسة بشكله العام يمثل موضع اهتمام المؤسسات العلمية والبحثية، ومراكز الدراسات المتخصصة.
- تمثل الدراسة إضافة علمية للمكتبة العربية، واليمنية على وجه الخصوص، كونها تتعلق بموضوع المفاوضات اليمنية وإدارتها للأزمة، خاصة فيما يخص العلاقة المتداخلة بين المسارات التفاوضية وتأثير بعضها على بعض، والتي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة.

الأهمية العملية:

وتظهر الأهمية العملية للدراسة في الآتي:

- تساهم الدراسة في خلق رأي عام محلي مستبصر يستطيع مراقبة أداء الأطراف المتفاوضة، ويقيم

مواقفها، ويعطي وجهة نظره فيها.

- توضح الدراسة لبعض المهتمين والمراقبين بالأزمة اليمنية بعض الغموض الذي يكتنف المفاوضات، وأهمية استخدام الوسائل التفاوضية السليمة لإنجاح العملية التفاوضية.

أهداف الدراسة:

يمكن تقسيم ما يتعلق بأهداف الدراسة إلى ما يأتي:

الهدف العام: دراسة وتوضيح العلاقة بين المسار العسكري والمسار الإنساني في المفاوضات اليمنية.

الأهداف الفرعية: وتتمثل في الآتي:

- التعرف على أبرز الأحداث والوقائع في محطات المفاوضات اليمنية (2015- 2018).
- تحديد العلاقة بين مسارات المفاوضات، والمسارين العسكري والإنساني على وجه الخصوص.
- توضيح مدى استخدام المسار العسكري والإنساني في المفاوضات اليمنية، وتأثيرهما على سير المفاوضات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على مناقشة مسارين فقط من المسارات التفاوضية المتعددة بين الأطراف اليمنية، وهما: المسار العسكري، والمسار الإنساني، لكونهما محور المفاوضات بين الأطراف اليمنية، إذ يعتبر المسار العسكري سبب المفاوضات ونتيجة لفشلها، ويمثل المسار الإنساني الهدف النهائي والغاية من المفاوضات؛ كما ستقتصر الدراسة –من الناحية الموضوعية– على المفاوضات المباشرة بين الأطراف اليمنية دون غيرها.

الحدود الزمنية: ستقتصر الدراسة على الفترة (2015–2018)، وهي الفترة التي أعلن تحالف السعودية الحرب على اليمن وعلى إثرها بدأت أول جول تفاوضية مباشرة بين الأطراف اليمنية في يونيو 2015، وحتى انتهاء آخر جولة تفاوضية في الكويت في ديسمبر 2018.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج المقارن لمناقشة العلاقة بين مسارات المفاوضات المتعددة، والمسار العسكري والإنساني على وجه الخصوص، واستخدمت المنهج التاريخي لسرد أبرز أحداث ووقائع المفاوضات والمراحل التي مرت بها؛ كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات عن المفاوضات اليمنية وتحليلها في ضوء بعض الصور والشواهد التي تم استحضارها من المواقف التفاوضية.

أولاً: محطات المفاوضات المباشرة بين الأطراف اليمنية (2015- 2018).

عقدت بييل ا أطراف الأزمة اليمنية خلال الفترة (2015- 2018) خمس جولات تفاوضية مباشرة في مدينتي جنيف وبييل (سويسرا)، والكويت، وستوكهولم (السويد) تحت إشراف ورعاية الأمم المتحدة؛ كما أن هناك محادثات أخرى غير مباشرة للأطراف اليمنية، جرت بشكل منفرد مع بعض الأطراف ضمن جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في إنهاء الأزمة في اليمن والتخفيف من آثارها، كمحادثات مسقط في سبتمبر 2015، والمشاورات المباشرة في ظهران الجنوب في السعودية بين جماعة

أنصار الله والنظام السعودي في ربيع 2016[3]؛ ومبادرتي: وزير الخارجية ووزير الدفاع الأمريكيَّين في 2016 و 2018؛ كما هي جهود الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وروسيا وإيران وغيرها.

بدأت أولى جولات المفاوضات المباشرة بين الأطراف اليمنية، في جنيف في 16 يونيو 2015، بعد شهرين من إعلان الحرب على اليمن، واستمرت لمدة أربعة أيام في جلسات غير مباشرة دون التوصل إلى نتيجة إيجابية؛ وهو ما أدى إلى انهيار المسار السياسي، وتصاعد وتيرة الحرب المسلحة، وتفاقم الوضع الإنساني؛ ونتيجة لذلك عاود المبعوث الأممي تحركاته متنقلاً بين صنعاء وعدن والرياض ومسقط، لإجراء مشاورات أحادية مع كل طرف على حدة، خلُصت إلى موافقة الأطراف على مبادرة تقدمت بها سلطنة عمان، تتضمن موافقتهم على هدنة إنسانية يتم من خلالها وقف إطلاق النار، والسماح لدخول السفن المحملة بالسلع الضرورية والمساعدات الإنسانية العاجلة عبر ميناء الحديدة، كما تضمنت استئناف المفاوضات بين الأطراف لجولة أخرى.

أما جولة المفاوضات الثانية من المفاوضات، فقد عُقدت في مدينة بيل السويسرية من 15-20 ديسمبر 2015، وعلى الرغم من الضغوطات الدولية التي مارستها على الأطراف المتفاوضة في هذه الجولة، وتحذيرات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما يخص الاشتراطات المسبقة للأطراف[4]؛ إلا أنها لم تختلف عن سابقتها، فقد باءت بالفشل؛ نتيجة لتصلب الموقف التفاوضي لطرف حكومة هادي الموالي للسعودية في ما يخص تطبيق قرار مجلس الأمن (2216) لسنة 2015[5]، والذي يتضمن الاعتراف بشرعية الرئيس هادي، حيث صرح ممثل طرف حكومة هادي بأن حضور وفده سيكون لغرض المشاورات في كيفية تطبيق قرار مجلس الأمن (2216)، وليس للتفاوض مع الحوثيين (طرف صنعاء).[6]

ولعل فشل مفاوضات جنيف وبيل بجولتيها الأولى والثانية جعل طرف صنعاء (جماعة أنصار الله، وحزب المؤتمر في صنعاء، وحلفائهما) يفتح مساراً تفاوضياً آخراً مع السعودية بشكل مباشر، حيث ذهب وفد من صنعاء السعودية في ربيع 2016، والتقى مع وفد ممثل عن النظام السعودي في منطقة ظهران الجنوب لإجراء مشاورات ثنائية، أسفرت عن تبادل أكثر من 200 أسير بين الطرفين، والمئات من جثث القتلى العسكريين، وتم الاتفاق -أيضاً- على التهدئة العسكرية في سبع جبهات مشتعلة في محافظات: حجة والجوف وشبوة ومأرب وتعز، كما أسست مشاورات الظهران لجولة جديدة ثالثة من المفاوضات المباشرة في الكويت[7]

وتطبيقاً لمشاورات الظهران انطلقت جولة

3- بدوي أحمد موسى، مفاوضات الكويت: إلى أين تتجه الأزمة اليمنية. المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/4/16، www.acrseg.org.

4- انظر: بيان مجلس الأمن الدولي بشأن الأزمة اليمنية الصادر بتاريخ 2015/10/24.

5- القرار (2216) صدر بتاريخ 14 أبريل 2015 من مجلس الأمن، ويتضمن الاعتراف بشرعية الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومته (ويعتبر جماعة أنصار الله حركة انقلابية)، ويطلب من جميع الأطراف اليمنية تطبيقه، كما يفرض حظراً على السلاح على عدد من الأفراد اليمنيين، ويطلب من الأمين العام أن يكثّف مساعيه الحميدة؛ من أجل استئناف العملية السياسية. (موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، قرارات مجلس الأمن، www.osesgy.unmissions.org).

6- السيد، رضوان. مرجع سابق. www.ridwanalsayyid.com.

7- تقرير ناطق أنصار الله حول مفاوضات التسوية، صحيفة الثورة اليمنية، http://althawrah.ye/archives/490550.

المفاوضات الثالثة في العاصمة الكويتية في 21 أبريل 2016، بعد الإعلان عن هدنة مؤقتة، ولقد كانت هذه الجولة أفضل من سابقاتها من حيث جدية النقاشات بين الأطراف وتبادل وجهات النظر، والتي ظهرت من خلال الوصول إلى بعض التفاهمات والاتفاقيات بين الأطراف حول بعض القضايا التي تهم الأزمة اليمنية؛ إذ تم مناقشة العديد من الملفات في الإطار السياسي والعسكري والأمني والإنساني؛ وخلصت النقاشات إلى تشكيل ثلاث لجان مشتركة من الأعضاء المتفاوضين الموجودين في الكويت، تضمنت: اللجنة السياسية، واللجنة الأمنية، ولجنة الأسرى والمعتقلين.[8]

بعد جلسات نقاشية استمرت لأيام عقدتها كل لجنة من لجان المفاوضات على حدة، خلُصت في الجانب السياسي والعسكري إلى: تشكيل سلطة سياسية توافقية، وتشكيل لجنة أمنية وعسكرية مشتركة، وخرجت اللجان بخارطة طريق تفصيلية، تضمنت مهام كل لجنة والفترة الزمنية لعملها، ووضع آلية توافقية للتنفيذ. أما في الجانب الإنساني، فقد اتفقت الأطراف على ضرورة إجراء خطوات إنسانية عاجلة للتخفيف من الآثار الكارثية التي خلفتها الأزمة، كالإفراج عن المعتقلين، والسماح بدخول المواد الضرورية لحياة المواطن والمساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة؛ ولم ينفذ منها إلا اليسير جداً، كدخول بعض المواد العاجلة والمشتقات النفطية والمساعدات الغذائية، أما ما يخص تبادل الأسرى والمعتقلين فقد تقلص اتفاق تبادل الأسر من نسبة (50%) من إجمالي الأسرى والمعتقلين والبالغ عددهم –آنذاك– (14000)، إلى (1000) أسير ومعتقل فقط أو ما نسبة (7%) تقريباً.[9]

أسست الجولة الثانية من مفاوضات الكويت استراتيجية متكاملة –على المستوى النظري–، يمكن الاستناد عليها لتنفيذ تسوية سياسية شاملة تفضي إلى إنهاء الأزمة في اليمن، إذ وصفها المبعوث الأممي "إسماعيل ولد الشيخ" بأنها أقرب إلى السلام من أي وقت مضى[10]، حيث ساعدته على صياغة خارطة طريق للسلام بتحديثات جديدة، نصت على إجراء ترتيبات أمنية وعسكرية، وتشكيل مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل الأطراف اليمنية. ولقد كانت تلك الخارطة محل قبول لدى الأطراف اليمنية –بعد عرضها عليهم كل على حدة، في صنعاء والرياض– إلا ما ورد في بعض النقاط التفصيلية فيها، والتي تم التحفظ عليها، تخص توقيت التنفيذ وترتيب الأولويات.[11]

ولقد كانت تلك النقاط التي تم التحفظ عليها في مبادرة المبعوث الأممي (خارطة الطريق) محوراً النقاش في الجولة التفاوضية المباشرة الرابعة بين الأطراف اليمنية، التي عُقدت في الكويت بتاريخ 2016/7/15 ولمدة أسبوعين، تركزت النقاشات فيها حول حل سياسي شامل يتضمن: تشكيل مجلس رئاسي مشترك، وحكومة توافق وطني، وصياغة دستور جديد للدولة، بالإضافة إلى تشكيل اللجان العسكرية والأمنية الميدانية؛ كما تطرق النقاش إلى

8 - مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية سبأ، مسار المفاوضات اليمنية (جنيف1، جنيف2، الكويت1، الكويت2)، دار الكتب، صنعاء، اليمن، 2017، ص ص113- 136.

9- نفس المرجع، ص ص113- 136.

10- موقع الماهر نيوز، المبعوث الأممي: اليمن أقرب إلى السلام من أي وقت مضى، 2016/4/16، www.ar.mehrnews.com.

11- انظر: محمد فوزي حسن، تطورات الأزمة اليمنية، مجلة آفاق عربية، ع1، الهيئة العامة للاستعلامات، بغداد، العراق، مارس 2017، ص133؛ وانظر: موقع قناة العالم الإخباري، فشل المفاوضات اليمنية من الكويت إلى جنيف..من وراؤه؟، 8 نوفمبر 2019، www.alalamtv.net/news/3781801.

آلية عمل تنفيذية للسلطة التوافقية في حال توصلت الأطراف إلى رؤية موحدة حيالها، بما في ذلك ضمانات التنفيذ الأربع، وهي: الضمانات العسكرية (اللجنة العسكرية)، والضمانات السياسية (السلطة التوافقية)، والضمانات المحلية، والضمانات الدولية.[12]

على الرغم من التقدم الإيجابي للمفاوضات في الكويت، وتفاؤل المتابعين لها؛ إلا أن معوقات كثيرة حالت بينها وبين أي نتيجة عملية تتفق عليها الأطراف، ومن أبرز تلك المعوقات: الأهداف الخفية للقوى الإقليمية والدولية كالسعودية وأمريكا التي تطمع بتنفيذها من خلال المفاوضات؛ الأمر الذي يعكس مدى فاعلية الأطراف الخارجية وتأثيرها على المسار التفاوضي وإفشال جهود التسوية، نتيجة لتباين أهدافها وتقاطع مصالحها؛ ويتضح ذلك من استمرار اختلاف الأطراف على بعض الملفات التي تتوافق فيها بشكل واضح لا لبس فيه، مثل الملف الإنساني، وبقية الملفات –بشكلها الإجمالي– حيث لم يكن الخلاف إلا في تفاصيلها وآلية تنفيذها. فعلى سبيل المثال تم التفاهم في الملف السياسي على تشكيل مؤسسة الرئاسة بشكل تفصيلي، والتوافق حول الحكومة، وحصل الاختلاف حول نقل صلاحيات "عبدربه منصور هادي" وإبقائه في الرئاسة؛ كما حصل اتفاق في الملف العسكري والأمني على تشكيل لجنة عسكرية وأمنية مشتركة تتولى متابعة تنفيذ انسحاب الأطراف من الجبهات، وتسليم السلاح، وتوحيد مؤسستي الجيش والأمن، وحصل الاختلاف في ترتيب الخطوات حال التنفيذ، فوفد صنعاء يرى أن تكون البداية بتشكيل السلطة ويعقبها الحل العسكري والأمني، بينما يرى وفد الرياض أن تتم معالجة الوضع العسكري والأمني أولاً، ثم التسوية السياسية[13]؛ وهذه الاختلافات يمكن أن تتم معالجتها ببدائل أخرى طالما أن الأطراف متفقة على الخطوط العريضة للحل، لولا وجود الأهداف والأجندات الدولية والإقليمية في الحل، وكما يُقال (يكمن الشيطان في التفاصيل)؛ وبهذا المشهد التفاوضي البسيط في شكله الخارجي، المعقد في خفاياه، توقفت المفاوضات المباشرة بين الأطراف اليمنية لأكثر من سنتين، حتى خفتت الأصوات المنادية بالسلام، واصبح الوضع كما يُقال "لا صوت يعلو فوق صوت البندقية.

إلا أن تردي الوضع في اليمن وتنامي الكارثة الإنسانية حركت الرأي العام الإقليمي والدولي، والذي بدوره ولد ضغطاً على أطراف الأزمة بضرورة الحل السياسي للأزمة؛ كما أن التطوير المستمر في القدرات القتالية لقوات سلطة صنعاء أحدث نوعاً من التغير في موازين القوى، مما أجبر تحالف السعودية الموافقة على العودة للمسار السياسي، خاصةً بعد الخسائر العسكرية التي تكبدتها السعودية، والتفكك الذي لحق بتحالفها إثر خروج قطر والمغرب وماليزيا من التحالف، وتقاعس دول أخرى عن التفاعل مع التحالف، والخلافات التي عصفت بصفوف قوات حكومة هادي اليمنية الموالية للسعودية[14]؛ بالإضافة إلى تدخلات الأطراف الدولية كبريطانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي وإيران وغيرها في الضغط على

[12]- محمد فوزي، مرجع سابق، ص133.
[13]- انظر: مركز البحوث والمعلومات، مرجع سابق، ص83؛ علي يحيى الأسد، مستقبل المباحثات اليمنية القادمة، مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، 2019، ص ص 9، 10.
[14]- انظر: عدنان هاشم، اتفاق ستوكهولم: هل يضع اليمن على طريق السلام، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2019، ص 9- 10.

أطراف الأزمة في اليمن كان لها الدور في عودة الأطراف اليمنية إلى المسار السياسي من جديد، والاستجابة لدعوة الأمم المتحدة إلى جولة جديدة خامسة من المفاوضات اليمنية في ستوكهولم خلال الفترة (2018/12/6-2018/12/13).[15]

يبدو أن ارتباط الملفات التفاوضية ببعضها (السياسية والعسكرية والإنسانية) كان أحد أسباب عرقلة تطبيق الاتفاقات بين الأطراف، ولذلك عمد المبعوث الأممي الجديد –آنذاك– "مارتن غريفث" إلى تجزئة الملفات التفاوضية، دون أن تتضمن الحل الشامل للأزمة؛ حيث ركزت مفاوضات ستوكهولم على معالجة الوضع الإنساني كخطوة أولى في طريق الحل الشامل، وتم الاتفاق بين الأطراف على مجموعة من الإجراءات في المسار الإنساني، كان أبرزها الملفات الآتية:[16]

- ملف الحديدة: حيث اتفقت الأطراف على انسحاب الأطراف المسلحة من مدينة الحديدة ومحيطها بما في ذلك الموانئ التابعة لها (ميناء الحديدة، والصليف، ورأس عيسى).
- ملف الأسرى: تبادل جميع الأسرى الموجودين لدى الأطراف.
- ملف تعز: تم إعلان تفاهمات حول تعز، وفتح الطرق المؤدية إلى المدينة، وتخفيف معاناة المواطنين فيها.
- ملف المرتبات: أما ما يخص تسليم مرتبات الموظفين المتوقفة منذ منتصف العام 2016، فقد نص الاتفاق على إيداع كل إيرادات ميناء الحديدة في حساب خاص في البنك المركزي فرع الحديدة، ومن ثم تسليمه للبنك المركزي في عدن، مقابل التزام حكومة هادي دفع رواتب جميع الموظفين الحكوميين في جميع المحافظات اليمنية.

وعلى الرغم من جدية الأطراف في الوصول إلى اتفاق في إطار وقف تردي الوضع الإنساني – مقارنة بما سبقها من جولات المفاوضات–؛ إلا أن تلك الاتفاقات لم تصل إلى حيز التنفيذ باستثناء بعض النقاط كالتبادل الجزئي للأسرى، والسماح بدخول المساعدات إلى المدنيين في محافظة الحديدة.

ثانياً: العلاقة بين مسارات المفاوضات اليمنية.

عبرت حالة التصعيد العسكري في الأزمة اليمنية (2015– 2018) عن النتيجة التلقائية لتضاؤل المسار السياسي وانهيار المفاوضات بين الأطراف، مما تنعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن؛ ومن ناحية أخرى فإن زيادة تردي الوضع الاقتصادي والإنساني جراء اشتداد المعارك العسكري يجعلها محط اهتمام الرأي العام المحلي والإقليمية والدولي، وبالتالي يفتح المجال أمام تدخل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للضغط على أطراف الأزمة للجلوس على طاولة المفاوضات. حيث يرتبط المسار العسكري ببقية المسارات (السياسي، والإنساني، والاقتصادي) بعلاقة عكسية، ويرتبط المسار الإنساني بالمسارين: السياسي والاقتصادي بعلاقة طردية؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال استعراض بعض الصور الشواهد التفاوضية على النحو الآتي:

15- انظر: عبدالله علي صبري، العدوان وفرض الحل السياسي في اليمن، صحيفة الثورة اليمنية، ع 19408، صنعاء، اليمن، 2018/1/8، ص5.

16- انظر: موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، النص الكامل لاتفاق ستوكهولم، 23 يوليو 2019، www.osesgy.unmissions.org/ar؛ وانظر: موقع إندبندنت عربية، عودة إلى اتفاق ستوكهولم اليمني.. حبر على ورق، 2019/5/11، www.independentarabia.com.

غالباً ما تبدأ دعوة أطراف الأزمة اليمنية للمفاوضات إثر تصاعد الاشتباكات المسلحة، ومن ثم تردي الوضع الاقتصادي والإنساني، كما هو واضح في كل جولة من جولات المفاوضات بين الأطراف اليمنية المبينة آنفاً؛ ومع استجابة الأطراف لدعوات التفاوض يتنامى المسار السياسي، وتظهر انفراجه الوضع الاقتصادي والإنساني. أما حين تؤول المفاوضات إلى الفشل، فإن الأطراف تبدأ بالتصعيد العسكري مرة أخرى، وينعكس سلباً على بقية المسارات السياسية والاقتصادية والإنسانية. بمعنى أن تراجع المسار السياسي بانتهاء المفاوضات دون نتائج إيجابية يدفع باتجاه المسار العسكري، ومؤشراً لاستئناف المعارك العسكرية من جديد؛ وفي هذه الحالة يكون المسار العسكري نتيجةً لفشل المفاوضات؛ وبالمقابل، فإن تصاعد المسار العسكري يعني تراجع المسار السياسي وينعكس على الوضع الاقتصادي والإنساني، ويتسبب بزيادة تدهور الوضع في اليمن، ومن ثم تبدأ الدعوة لتفعيل المسار السياسي من جديد، وفي هذه الحالة يصبح تنامي المسار العسكري سبباً لبدأ المفاوضات ودافعاً لها، وقد يُستخدم المسار العسكري دافعاً للمفاوضات إذا ما أُستخدم للضغط على الطرف الآخر للجلوس على طاولة المفاوضات؛ كما أن المسار العسكري –أيضاً– يمثل تحدياً للمفاوضات وعائقاً أمام نجاحها، ومن ذلك ما يترتب على خرق الهدنة في زمن المفاوضات.

وتوضيحاً لما سبق؛ فإن انهيار المسار السياسي عقب فشل اتفاق السلم والشراكة في نهاية العام 2014 فتح بوابة الصراعات المسلحة، وشكل ذريعة لتحالف السعودية بإعلان حربها العسكرية على اليمن في 26 مارس 2015، تحت مبرر استعادة الشرعية [17]، وهو إعلان لبدأ مرحلة جديدة من مرحلة التصعيد العسكري؛ حيث كثفت طائرات تحالف السعودية قصفها على المعسكرات والمواقع العسكرية والمدن والقرى الآهلة بالسكان في شتى المحافظات اليمنية؛ كما قامت قوات حكومة هادي بهجوم بري مدعوم بطائرات حربية تابعة لتحالف السعودية، ومجموعة من الجنود المرتزقة متعددي الجنسيات بالتقدم في مناطق مختلفة في جنوب اليمن؛ وبالمقابل اختارت سلطة صنعاء خيار إحكام السيطرة المسلحة على المناطق التي كانت متواجدة فيها، والمواجهة العسكرية لدحر القوات التابعة لتحالف السعودية. وقد أدى ذلك التصعيد العسكري إلى تفاقم الوضع الإنساني، وعلى إثره أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في منتصف العام 2015 عودة المسار السياسي، ودعوته أطراف الأزمة اليمنية لعقد مفاوضات مباشرة بين الأطراف اليمنية في جنيف؛ كما هو الحال كذلك في كل جولة من جولات التفاوض الأخرى من تنامي المسار العسكري بعد تضاؤل المسار السياسي، وانعكاساته على الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن؛ وعلى سبيل المثال: فإن العامل الإنساني أسهم بشكل كبير في الدفع بالأطراف إلى جولة جديدة من مفاوضات ستوكهولم نهاية العام 2018 بعد فترة طويلة من انقطاعها، إذ تم الضغط الإقليمي والدولي على الأطراف اليمنية للتخفيف عن معاناة اليمنيين وخاصة في محافظة الحديدة. وبنفس السياق حصلت الضغوطات الإقليمية والدولية على

[17]- هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، ع 37، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2019، ص64.

السعودية جراء تدهور الوضع الإنساني في اليمن، خاصة بعد الحملة الإعلامية التي رافقت مقتل الصحفي "جمال خاشقجي" في القنصلية السعودية في إسطنبول في أكتوبر 2018.[18]

وفي الإطار ذاته للعلاقة العكسية بين المسار العسكري والمسارات الأخرى؛ شهدت فترة ما بعد مفاوضات الكويت في العام 2016 تصعيداً عسكرياً بشكل ملحوظ، وعلى وقع ذلك التصعيد اتخذت سلطة صنعاء خطوتين سياسيتين بهدف التصعيد العسكري، تمثلت الخطوة الأولى تشكيل المجلس السياسي الأعلى (المشترك بين جماعة أنصار الله وحلفائها وحزب المؤتمر وحلفائه) لغرض إدارة الدولة في مرحلة الحرب، وتوحيد جهود القوى الوطنية لمواجهة تحالف السعودية؛ وأما الخطوة الثانية فتمثلت في اجتماع مجلس النواب في صنعاء؛ للبت في إلغاء شرعية هادي التي تذرعت بها السعودية لتبرير حربها على اليمن، والتأكيد على خيار المواجهة المسلحة. وقد جاءت هاتان الخطوتان لتغلق الباب أمام حكومة هادي في أمل العودة إلى صنعاء، وشكلت تحدياً عسكرياً وأمنياً بالنسبة للسعودية.[19]

ثالثاً: استخدامات المسار العسكري والمسار الإنساني في المفاوضات اليمنية:

استخدمت الأطراف اليمنية المتفاوضة المسارين العسكري والإنساني في المفاوضات اليمنية كأوراق تفاوضية من أجل التأثير على سير العملية التفاوضية وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية؛ ومن خلال استعراض أحداث ومجريات المفاوضات بين الأطراف اليمنية، فهناك الكثير من الصور والشواهد التي وردت في ثنايا المفاوضات (2015- 2018)، وأُستخدم فيها المسارين العسكري والإنساني لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية غير معلنة، سواء من خلال الضغط على الطرف الآخر للقبول بالمفاوضات أو حمله على تقديم تنازلات في القضية التفاوضية، أو عرقلة المفاوضات وإفشالها إذا لم تكن في صالح طرف ما.

1- استخدام المسار العسكري في المفاوضات اليمنية.

تظهر المنازعة في شكل استخدام القوة المادية كما نصت على ذلك المادتين رقم (33، 34) من ميثاق الأمم المتحدة، كالاشتباك المسلح؛ أو القوة القانونية كاللجوء إلى القضاء الدولي؛ وقد تكون المنازعة بكلا الوسيلتين: القوة المادية والقوة القانونية، أو التهديد بهما تجاه الطرف الآخر بخصوص موضوع معين[20]، كما أن هاتين الوسيلتين العسكريتين تعتبران جزء من الوسائل التفاوضية التي تستخدمها الأطراف في مواقفها التفاوضية لتحقيق هدف معين في إطار ممارسة الضغوط على الآخر والتأثير عليه.[21]

وقد انتهجت الأطراف اليمنية هذا النهج ومارست هذه التكتيكات في مختلف محطاتها التفاوضية، ومن ذلك ما يأتي:

أ- التحذير والتهديد باستخدام القوة العسكرية:

تهدف وسيلتي التحذير والتهديد إلى حمل الخصم على تقديم تنازلات في القضية التفاوضية، وتتخذ عدة مظاهر منها: التهديد الشخصي، حيث

18- عدنان هاشم، اتفاق ستوكهولم: هل يضع اليمن على طريق السلام، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2019، ص 9.

19- أحمد التلاوي، تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2016، ص10.

20- أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية: دراسة لجوانبها القانونية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2014، ص ص29- 32.

21 - محمد بدر الدين زايد، المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2003، ص85 - 92.

يلجأ المفاوض إلى تهديد الخصم باستخدام القوة المسلحة، أو التهديد بالانسحاب من المفاوضات لما يترتب على الانسحاب من التهديد بالحسم العسكري[22]، أما التحذير كوسيلة في الضغط على الطرف الآخر والتأثير على دوافعه، فيتمثل في تحميل الخصم أي نتائج تترتب على استخدامه للقوة المسلحة، كالتحذير من وقوع كارثة إنسانية في حال استمرار التحشيد، أو التصعيد العسكري، أو التحذير من تضرر الملاحة.. وغير ذلك.

ومن أبرز الأمثلة على استخدام التهديد العسكري في المفاوضات اليمنية، ما أكده أحد أعضاء وفد الرياض المفاوض على هامش مفاوضات ستوكهولم نهاية العام 2018: "أن خيار العملية العسكرية ما زال مطروحاً في حال رفض الطرف الآخر (طرف سلطة صنعاء) الانسحاب من مدينة الحديدة غرب اليمن"[23]؛ وفي ذات الشأن ذكر وزير خارجية حكومة هادي خالد اليماني: أن "باب الدبلوماسية قد أُغلق أمام الحوثيين (جماعة أنصار الله- طرف صنعاء)، وأن عليهم تسليم الحديدة قبل أي محادثات"[24]؛ كما استخدمت سلطة صنعاء نفس الأسلوب للضغط على الطرف الآخر كمثل ما صرح به زعيم جماعة أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي في نوفمبر 2018، قُبيل مفاوضات ستوكهولم: أن "المسار العسكري في اليمن اليوم مساراً رئيسياً ومفصلياً"[25]، في إشارة إلى اللجوء إلى الحسم العسكري إذا لم يبدي الطرف الآخر جديته في قبول المفاوضات.

ب-الإجبار بالوسائل العسكرية:

يُعد الإجبار في المسار العسكري وسيلة ضغط متوسطة بين التهديد والفعل العسكري، إذ تعني اتخاذ خطوات معينة لفرض سياسة، أو سلوك معين[26]، وقد يكون الإجبار ضمنياً، أو بمثابة الحد الزمني للمفاوضات؛ وهذا ما استخدمته الأطراف اليمنية في إطار المسار العسكري للمفاوضات. على سبيل المثال، فإن تنامي القدرات الصاروخية والطيران المسير لقوات سلطة صنعاء منذ العام 2017، والتصريحات المتكررة بصناعة مزيد من الأسلحة المحلية تصل إلى أبعد من عواصم دول الطرف الآخر[27]، فرضت حالة تهديد دائمة لخصومهم، خاصة بعد ضرب المنشئات الاقتصادية السعودية؛ حيث لعبت دوراً بارزاً في الضغط على السعودية، وتحريك ملف المفاوضات بين الأطراف اليمنية قبل جولة ستوكهولم نهاية العام 2018.

ج-الأعمال العسكرية:

يُقصد بالأعمال العسكرية استخدام القوات بشكل فعلي كإحدى وسائل التأثير على سير المفاوضات، وهي الأداة التي تمثل قمة الإجبار والضغط على الطرف الآخر، وغالباً ما يتم اللجوء إليها في مفاوضات تسوية الأزمة ذات البعد العسكري -كما في الحالة اليمنية- بغرض تحسين نتائج المفاوضات، أو التأثير على تشدد الخصم[28]؛ ولذلك فإن التقدم العسكري لقوات حكومة هادي في عدن

22- ريم خليل عبدالرحمن نتيل، الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014، ص63.

23- موقع الكومبيس، استمرار مشاورات السلام حول اليمن في ستوكهولم، 2018/12/7، www.alkompis. se.

24- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، خلق فرص جديدة في اليمن، صنعاء، اليمن، 2018، ص7.

25 - موقع المرصاد الإخباري، 2 نوفمبر 2018، www.almersad.net.

26محمد بدر الدين، مرجع سابق، ص89.

27- انظر: علي الذهب، ميزان القوى العسكري في اليمن: التحولات والسيناريوهات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2017، ص5.

28محمد بدر الدين، مرجع سابق، ص89.

والمناطق الجنوبية والجوف ومأرب وغيرها خلال العامين 2015، 2016، جعل سلطة صنعاء أمام خيارات صعبة في المسار التفاوضي، خاصة بعد فشل جولة مفاوضات جنيف، وفرضت عليها تراجعاً في منطق الحسم العسكري. في حين تغيرت المعادلة في التعاطي مع مسار المفاوضات إثر تغيير موازين القوى العسكرية لصالح سلطة صنعاء بعد تخلخل تحالف السعودية خلال عامي 2017، 2018؛ حيث استطاع طرف سلطة صنعاء أن يكسر تصلب موقف الطرف الآخر، المتمسك بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (2216) لسنة 2015، إذ تم إضافة اتفاق السلم والشراكة –ضمناً– كأحد مرجعيات المفاوضات بين الأطراف، والذي يتضمن اعترافاً بجماعة أنصار الله كطرف سياسي يتمتع بشرعية الجلوس على طاولة المفاوضات مع الأطراف السياسية الأخرى.

وفي منتصف العام 2018 مع قرب موعد مفاوضات جديدة في ستوكهولم ضاعفت قوات تحالف السعودية هجومها على ميناء ومدينة الحديدة، في خطوة استباقية لجولة المفاوضات القادمة، وذلك في سياق الضغط على طرف سلطة صنعاء من خلال السيطرة على ميناء الحديدة، لما يمثله الميناء من أهمية استراتيجية لهم، سواء من حيث موقعه الاستراتيجي، أو العائد الاقتصادي منه[29]، إذ يعد المنفذ الوحيد لسلطة صنعاء لاستقبال الواردات من السلع الاقتصادية، والمساعدات الإنسانية؛ وهذا ما تضمنته رسالة الإمارات إلى مجلس الأمن الدولي في 15 سبتمبر 2018 من أن العلميات العسكرية ضد قوات سلطة صنعاء في منطقة الحديدة هي عمليات محسوبة بإمعان؛ لتحقيق غرض واضح، وهو بدء العملية السياسية مجدداً[30]؛ والحقيقة أن الهدف هو السيطرة على ميناء الحديدة كفرض أمر واقع أمام المفاوضات وتسليمه للإمارات قبل أي تسوية سياسية قادمة.

وقد يتم تفعيل المسار العسكري كوسيلة ضغط على الطرف الآخر بغرض تحريك المسار السياسي بعد توقف المفاوضات، أو دفع الطرف الآخر على قبول شروط معينة أثناء المفاوضات؛ وأحياناً يتم تفعيل المسار العسكري لطلب الوساطة من أطراف خارجية بإيماءات غير مباشرة تحفظ للأطراف –أو أحدها– ماء الوجه، خاصة عندما تجد الأطراف صعوبة بالغة في قبول المفاوضات؛ نتيجة المبالغة في العداء، أو خوف الظهور بمظهر الضعف، أو الخشية على معنويات الجنود[31]. وفي هذا الإطار، أدت التغييرات في موازين القوى العسكرية والسياسية لصالح سلطة صنعاء منذ العام 2017[32]، إلى فتح خطوط مفاوضات مباشرة بين سلطة صنعاء والنظام السعودي؛ على الرغم من أن السعودية –قبل ذلك– كانت ترفض أي حوار مباشر مع طرف صنعاء لمبرر أن الحرب داخلية بين الأطراف اليمنية، وأن ما يتوجب على سلطة صنعاء هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والاعتراف بشرعية حكومة هادي.

كما لا يقتصر المسار العسكري على التصعيد في استخدام الوسائل العسكرية أو التهديد بها فحسب؛ بل إن الدعوة إلى التهدئة ووقف الأعمال المسلحة من

29- محمد شرف، معركة الحديدة: الأهداف الاستراتيجية الإماراتية والتجاذبات الإقليمية، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2018/8/1، www.studies.aljazeera.net.

30 - عدنان ياسين المقطري، الانتقال السياسي في اليمن 2011- 2015؛ في: يحيى المتوكل (محرراً)، الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، دار النعمان للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، 2016، ص5.

31- محمد بدر الدين، مرجع سابق، ص68.

32- التلاوي، مرجع سابق، ص12.

أحد الأطراف تعتبر من المواقف والتكتيكات التفاوضية التي تهدف إلى تحقيق أهداف ومصالح سياسية، ككسب تأييد الرأي العام وأطراف سياسية معينة، أو إحراج الطرف الآخر، أو لتنفيذ إجراءات عسكرية كإعادة التموضع للقوات، أو إعادة ترتيب أوضاعها العسكرية، أو الاستفادة من عامل الوقت. ومن أبرز الصور والشواهد في ذلك:

- إعلان تحالف السعودية توقف الأعمال العسكرية (عاصفة الحزم) وبدء مرحلة جديدة أسماها (عملية إعادة الأمل) بعد شهر من إعلان الحرب[33]؛ وإن كانت هي نفسها ولا تختلف عن سابقتها إلا بالاسم فقط.
- أعلنت سلطة صنعاء البدء بتنفيذ انسحاب قواتها –من طرف واحد– المتواجدة في ميناء ومدينة الحديدة، تنفيذاً لاتفاق ستوكهولم، في حين رفضت حكومة هادي ذلك الانسحاب أو التجاوب معه؛ بحجة أن هذه الخطوة التي قامت بها سلطة صنعاء غير جادة، وأطلقوا عليها عملية تسليم واستلام بين الحوثيين وانصار الله (أي إلى أنفسهم).[34]
- غالباً ما يتم الحديث عن تحريك الملف السياسي من قبل السعودية عندما تتعرض منشئاتها النفطية للخطر، أو يحصل تقدم عسكري لقوات سلطة صنعاء[35]، بغرض كسب الوقت وإعادة ترتيب أوضاعها العسكرية، كما أن إطالة أمد الهدنة قد تمنح السعودية الاستفادة من تصدير النفط والغاز اليمني.
- أطلق رئيس المجلس السياسي الأعلى (سلطة صنعاء) مبادرة أعلن فيها عن وقف استهداف أراضي السعودية بالطيران المسير والصواريخ البالستية وكافة أشكال الاستهداف مقابل إعلان مماثل من السعودية بوقف كل أشكال الاستهداف والقصف الجوي للأراضي اليمنية[36]، وذلك من قبيل كسب الرأي العام وإحراج الطرف الآخر؛ كما أن تطويل أمد الهدنة قد يحقق أهداف سياسية لتحالف السعودية، من خلال تأسيس حالة من الجمود العسكري في جبهات القتال، وتطبيع الواقع على الجغرافيا اليمنية الممزقة، بحيث تضل كل منطقة من الجغرافيا تحتا سيطرة الطرف المسيطر عليها عسكرياً، في حالة أشبه ما تكون بالحكم الذاتي. إذ إن "الهدنة العسكرية الطويلة بين الأطراف قد تؤدي إلى قبول تدريجي بالوضع القائم وترك الأزمة معلقة دون تسوية".[37]

2- استخدام المسار الإنساني في المفاوضات اليمنية.

وُصفت الأزمة الإنسانية في اليمن بأسوأ أزمة إنسانية في العصر الحديث على مستوى العالم[38]، إثر إعلان الحرب على اليمن في العام 2015، حيث 80% من إجمالي عدد السكان –البالغ عددهم 30,5

33 - موقع الأمن والدفاع العربي، مرجع سابق، http://www.sdarabia.com/.

34 - موقع العربي الجديد، إعادة الانتشار الأحادي للحوثيين بالحديدة: اختراق أم مناورة تسبق جلسة مجلس الأمن؟، 12 مايو 2019، https://www.alaraby.co.uk.

35- انظر: أحمد الحسني، خاشقجي يفضح السعودية في اليمن، موقع TRTعربي، 2019/10/1م، www.trtarabi.com.

36- موقع 26 سبتمبر الإخباري، الرئيس مهدي المشاط يعلن عن مبادرة للسلام من ست نقاط، 2019/10/20، www.26sep.net/news-details.php?lng=arabic&sid=162806.

37- بيتر فالنسيتين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي؛ ترجمة: سعد السعد؛ ومحمد محمود دبور، المركز العلمي للدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن، 2006، ص33.

38- التقرير العالمي لأزمة الغذاء 2020، شبكة معلومات الأمن الغذائي، https://www.fsinplatform.org/ & https://www.wfp.org/publications/2020-global-report-food-crises.

مليون نسمة[39]– يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية والحماية[40]، بالتزامن مع تراجع النشاط الاقتصادي، وتوقف الإنتاج وتعطيل الصادرات وفرض قيود مفرطة على الواردات؛ مما انعكس على الوضع الاقتصادي للمواطن اليمني، خاصة بعد انقطاع مرتبات ما يقرب من 1.2 مليون موظف في القطاع العام إثر نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن.[41]

كما تسببت أعمال العنف والحرب وسوء الوضع المعيشي في تعميق الشرخ الاجتماعي، وزيادة المشاكل الأسرية والعائلية وزيادة حالات الطلاق، ومصادرة الحقوق والحريات الشخصية، والتحرش الجنسي، وتجنيد الأطفال، والجرائم الجنائية، وتنامي ظهور المصابين بالحالات النفسية المستعصية، نتيجة لحالة العوزَ والفاقة والبؤسَ والحرمان التي يواجهها عشرات الملايين من اليمنيين[42]، في ظل غياب وتدهور كبير لأغلب الخدمات الأساسية كالماء والصحة والكهرباء والتعليم، وانقطاع رواتب الموظفين الحكوميين، وتسريح ما يقرب من 55% من موظفي القطاع الخاص وتقليص ساعات عمل آخرين أو خفض مرتباتهم[43]، إضافة إلى تراجع عمل المنظمات الإنسانية والجمعيات والمؤسسات الخيرية العاملة في اليمن.

ونتيجة لتلك الحالة المأساوية؛ فقد كان المسار الإنساني في المفاوضات بين الأطراف اليمنية متصدراً المشهد التفاوضي، إذ إن الإنسان هو المحور الذي تدور حوله المفاوضات والهدف الرئيس منها، كما أنه الأصل الذي ترتكز عليه مبادئ الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية؛ فحيثما زادت حدة تدهور الوضع الإنساني كانت الحاجة أكثر للتدخل الدولي العاجل، خاصة في الحالات التي تتصدر اهتمامات الرأي العام الإقليمي والدولي، والتي تبدأ معها التحركات الأممية والدولية للضغط على أطراف الأزمة بهدف التفاهم على عمل إجراءات طارئة تهم الوضع الإنساني، كتلك التي تتضمن تسهيل دخول المساعدات الإنسانية والسلع الضرورية، وتبادل الأسرى والمختطفين، ورفع الحظر عن مطار صنعاء وميناء عدن، وفتح الطرقات والممرات بين المدن الرئيسية، وتسليم مرتبات الموظفين،... وغير ذلك. غير أن الأطراف في كثير من المواقف التفاوضية استخدمت المسار الإنساني كورقة تفاوضية تهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف ومطامع سياسية وعسكرية واقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.

ولتأكيد ما سبق؛ هناك الكثير من الصور والمواقف التفاوضية التي توضح الأهداف الخفية والغرض من استخدام المسار الإنساني، أبرزها ما يأتي:

- على الرغم من الجهود المبذولة من الأمم المتحدة في اتخاذ تدابير فعالة تحت البند السابع، لمنع الأسباب المؤدية إلى تفاقم الأزمة في اليمن، والتي

39- حسب تقديرات تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية، فبراير 2019، ص4،5. www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen.

40- نفس المرجع، ص4، 5.

41- انظر: تقرير وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، الصندوق الاجتماعي للتنمية، اليمن، ع34، 16 مارس 2015، ص7؛ وانظر: مركز صنعاء للدراسات، مرجع سابق، ص ص4،3؛ وانظر: تقرير منظمة العفو الدولية، استعراض حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 26 فبراير 2019، ص3؛ وانظر: تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ 2019/4/24، www.Aljazeera.Net.

42 - انظر: تقرير منظمة العفو الدولية بتاريخ 26 فبراير 2019، مرجع سابق، ص3؛ وانظر: تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في فبراير 2019، مرجع سابق، ص7.

43- مركز صنعاء للدراسات، مرجع سابق، ص3، 4.

من خلالها تم إصدار الكثير من القرارات والتوصيات والإحاطات والمناشدات من الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، وكلها تتضمن وتدعو وتستعرض الوضع الإنساني في اليمن وتتخوف من تفاقمه[44]؛ إلا أنها ظلت عاجزة أمام أمام اتخاذ إجراءات من شأنها معالجة الملف الإنساني –باستثناء اليسير–؛ نتيجة الهيمنة الأمريكية على تلك مسار عمل الأمم المتحدة الولايات المتحدة، وتحويله لخدمة مصالحها القومية في اليمن تحت غطاء الوضع الإنساني؛ صدرت الكثير من البيانات والقرارات التي تدين سلطة صنعاء وتفرض العقوبات عليها، بينما تجاهلت جرائم تحالف السعودية في حق عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين من النساء والأطفال، والدمار الهائل في البنى التحتية، والحصار الاقتصادي الخانق، وانقطاع الخدمات الأساسية، وتهجير آلاف الأسر من منازلهم، وتردي الوضع الإنساني[45]؛ على الرغم من التقارير المتتابعة للمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية، التي تدين السعودية بشكل واضح وصريح[46]، وبعض تلك المنظمات تابعة للأمم المتحدة، منها: الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، والصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، حيث أصدرت بياناً مشتركاً وعاجلاً تدين تحالف السعودية، وتدعو للسماح بدخول الإمدادات المنقذة للحياة إلى اليمن، لمواجهة ما وُصف بأسوأ أزمة إنسانية في العالم[47]، وبنفس المسار كان تحذير صندوق الأمم المتحدة للسكان.[48]

- إن من أحد الأهداف الرئيسية للهدنة هي معالجة الوضع الإنساني بشكل طارئ بمجموعة من الإجراءات كوقف إطلاق النار، وتبادل كشوفات الأسرى والمعتقلين، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية...وغيرها، كإجراءات إنسانية تمهيدية للمفاوضات؛ إلا أن تحالف السعودية استخدم الغطاء الإنساني في ظل الهدنة لتحقيق تقدم عسكري على الميدان؛ ومن الصور في ذلك: سيطرة قوات هادي على مواقع عسكرية في الجوف كانت تابعة لقوات سلطة صنعاء أثناء فترة الهدنة وفي اليوم الثاني من جولة مفاوضات بيل السويسرية الثانية نهاية العام 2015[49]؛ وفي جولة مفاوضات الكويت الأولى، منتصف العام 2016، استهدف تحالف السعودية –أثناء فترة الهدنة– سوقاً شعبياً في مستبأ– محافظة حجة راح ضحيتها أكثر من مائة مواطن من المدنيين[50]؛ وقد كان هذا الاختراق للأزمة أحد أسباب فشل المفاوضات.
- تكرر استخدام أسلوبي التحذير والتهديد في خطابات الأطراف التفاوضية اليمنية تحت مبررات كثيرة، أبرزها انقاذ الوضع الإنساني في اليمن،

44- انظر: موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، قرارات مجلس الأمن، www.osesgy.unmissions.org.

45- محمد أحمد علي مسعد الشرفي، المفاوضات الدبلوماسية ودورها في إدارة الأزمة السياسية الدولية: دراسة حالة الأزمة السياسية اليمنية 2011-2018، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، صنعاء، اليمن، 2021، ص147.

46- الحسني، مرجع سابق، www.democraticac.de.

47 - موقع شبكة بي بي سي عربي، ميناء الحديدة في اليمن- معركة الفصل، 2018/6/2، www. bbc. Com.

48 - موقع أخبار الأمم المتحدة، محطات في الصراع اليمني 2015-2018، 5 ديسمبر 2018، www.news. un. org/ar

49- موقع قناة العالم، مرجع سابق؛ صحيفة الثورة الإلكترونية، مرجع سابق.

50- موقع صحيفة الثورة، مرجع سابق.

والحرص على حياة المدنيين، كالتحذيرات المتبادلة التي أطلقتها الأطراف اليمنية لبعضها فيما يخص وقوع كارثة إنسانية في حال استمرار الحرب، أو التحذير من تضرر الملاحة البحرية؛ أو ما حصل من تهديدات بين الأطراف تتضمن الانسحاب من المفاوضات، أو سحب المساعدات المالية، أو التهديد باستخدام القوة المسلحة في حال تم خرق الهدنة أو لم يلتزم الطرف الآخر بتنفيذ الاتفاقيات؛ ومع أن التحذير والتهديد يختلفان في المعنى[51]، إلا أن كليهما يهدفان إلى محاولة التأثير السلبي على الطرف الآخر، ويحملان الخصم على تقديم تنازلات خلال عملية التفاوض.[52]

- استخدام استراتيجيات تفاوضية كاستراتيجية الجمود[53]، التي تهدف إلى كسب الرأي العام تحت شعارات إنسانية، حيث توحي –بالظاهر– بالرغبة في حل الأزمة ومد يد التعاون حرصاً على المصالح الوطنية وخدمة للإنسان؛ لكن العملية التفاوضية تشهد بغير لك، إذ ركزت الأطراف المتفاوضة على المحاصصة السياسية وتقاسم النفوذ العسكري، بعيداً عن الحسابات الإنسانية، مع التصلب في المواقف التفاوضية – في واقع الحال– التي تعمق الصراع وتزيد من معاناة الإنسان اليمني، ولم تظهر الاهتمامات بالإنسان إلا في المواقف التي يتحقق من خلالها مكاسب سياسية وعسكرية. ومن أهم الصور في ذلك: موقف طرف حكومة هادي المتصلب في مفاوضات جنيف من خلال تمسكه بقرار مجلس الأمن 2216، كما صرح ممثل طرف حكومة هادي بأن حضور وفده إلى جنيف سيكون لغرض المشاورات في كيفية تطبيق قرار مجلس الأمن (2216)، وليس للتفاوض مع الحوثيين (أنصارالله)[54]. الأمر الذي أدى إلى انتهاء المفاوضات بدون نتيجة إيجابية؛ على الرغم من أن المفاوضات كان هدفها في المقام الأول وقف تصاعد الأزمة الإنسانية.
- استغلال الرأي العام والتأثير عليه، من خلال استخدام الحديث عن المأساة الإنسانية في اليمن كمظلة لتبرير هجمات عسكرية أو كسب مواقف سياسية. وقد ساهمت وسائل الإعلام التابعة لتحالف السعودية –بشكل كبير– في تسليط الضوء على الواقع الإنساني المتدهور في اليمن، لتبرير حرب تحالف السعودية على اليمن، وطمس الجرائم التي ارتكبها طيرانه الحربي في حق المدنيين العزل، وأن التدخل العسكري لتحالف السعودية في اليمن كان وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية[55]، متهمةً طرف صنعاء بانتهاك حقوق الإنسان، والتسبب في كل تلك الجرائم التي خلفتها الحرب؛ كما صرح ناطق تحالف السعودية أن الضربات الجوية هي لحماية اليمنيين من عدوان

51- الفرق بين التحذير والتهديد هو: أن الخسارة التي تلحق بالطرف الآخر في حالة التحذير ليست من المصدر، وإنما من قوانين طبيعية، أو تطورات اقتصادية وغيرها؛ وأما التهديد: فالمصدر أو الطرف الصادر عنه التهديد هو الذي سينفذ التهديد أو الضرر بالطرف الآخر (ريم خليل، مرجع سابق، ص63).

52- انظر: ريم خليل، مرجع سابق، ص63.

53للمزيد حول استراتيجية الجمود انظر: مروان سالم العلي، استراتيجيات إدارة المفاوضات الدولية، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، ع 37، جامعة الموصل، العراق، 2018، ص159.

54- رضوان السيد، مؤتمر جنيف اليمني ومؤتمر جنيف السوري، جريدة الشرق الأوسط -صفحة الرأي، 2015/6/19، www.ridwanalsayyid.com.

55- استند تحالف السعودية في حربها على اليمن على: حق الدفاع عن النفس في ميثاق الأمم المتحدة مادة(51)، واتفاقية الدفاع العربي المشترك، والاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي، وطلب الرئيس هادي من التحالف بالتدخل. (وورد مساعد الشاعري، الحرب على اليمن واشكاليات التحالف العربي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، 2018، ص6،7).

الحوثيين (سلطة صنعاء)[56]، مع أن المتضرر منها هم المدنيين بشكل أساسي.

إجمالاً: هناك الكثير من الصور والشواهد في إطار استخدامات المسار الإنساني لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية، وما تم ذكره آنفاً هو أقل ما أمكن الاستشهاد به؛ ومع ذلك فإن هناك جهود كبيرة بذلتها الأطراف المتفاوضة اليمنية في إطار حرصها على ضرورة التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون منذ بداية الأزمة في العام 2015، بحسب ما يراه الكثير من المهتمين بالمفاوضات اليمنية؛ بينما يرى البعض بنظرة أكثر تشاؤماً تفيد بأن الملف الإنساني لدى الأطراف اليمنية لا يمثل أي أهمية مقارنة بالملف السياسي والعسكري، وما حصل من توافق الأجندات التفاوضية في المجال الإنساني بين الأطراف اليمنية المتفاوضة ليست إلا من قبيل المجاملة السياسية للأمم المتحدة، واستجابةً للضغط الدولي المتزايد، كما هي من قبيل المزايدات السياسية وكسب التأييد الحزبي والشعبي، والتأثير على الرأي العام المحلي والخارجي[57]، ويتبين ذلك من خلال التعاطي البطيء وغير المبرر في تنفيذ اتفاقات الملف الإنساني، ومنها اتفاق ستوكهولم –على وجه التحديد– وما سبقه ولحقه من اتفاقات متعددة في الجانب الإنساني.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم؛ خلصت الدراسة إلى: أن حالة تعدد أبعاد الأزمة اليمنية وتداخل أطرافها المحليين والدوليين انعكست على مسارات المفاوضات المباشرة بين الأطراف (2015–2018)، حيث ارتبطت المسارات فيما بينها وتأثرت وأثرت على بعضها، كما تداخلت الأهداف للأطراف الداخلية والأجندة المتباينة للأطراف الخارجية؛ وهو ما جعل المفاوضات تنتهي دون التوصل إلى حلول جادة وواقعية من شأنها تنهي الأزمة وتعمل على معالجة آثارها.

ولا يعني انحراف مسار المفاوضات بين الأطراف اليمنية خلال الفترة (2015– 2018) وفشلها في حل الأزمة أنها غير مجدية، أو أن العملية التفاوضية تحمل نتائج سلبية في أساسها، بل إن المفاوضات هي المخرج الوحيد والآمن للخروج باليمن من الأزمة الحالية في حال رغبت الأطراف اليمنية بذلك وحيدت عنها الأجندات الخارجية.

ولقد أثبتت الدراسة صحة الفرضيتين: الفرضية الأولى، وهي أن "هناك علاقات عكسية بين المسار العسكري والمسار الإنساني في المفاوضات اليمنية (2015– 2018)"؛ حيث إن تصاعد المواجهات المسلحة يعني تدهور الوضع الإنساني، كما هي العلاقة بين المسار العسكري وبقية المسارات السياسية والاقتصادية في المفاوضات اليمنية؛ أما العلاقة بين المسار الإنساني وبقية المسارات السياسية والاقتصادية –عدا المسار العسكري– فقد اتسمت بعلاقة طردية، فتحسن الوضع الإنساني يعطي مؤشراً لتنامي المسار السياسي والاقتصادي؛ والعكس صحيح.

أما الفرضية الثانية التي أثبتت الدراسة صحتها، هي: "استخدمت الأطراف التفاوضية المسارين العسكري والإنساني كورقة تفاوضية لتحقيق

56- نفس المرجع، ص6.

57- محمد الشرفي، مرجع سابق، ص227.

أهداف وأجندات سياسية واقتصادية من خلال المفاوضات اليمنية (2015- 2018)؛ فقد كان هذا واضحاً من خلال استعراض المواقف التفاوضية، واستحضار الشواهد والصور المؤيدة لها؛

كما أن استخدام الأطراف المتفاوضة الملف الإنساني لتحقيق أجندات أخرى خفية يكشف –إلى حد ما– عدم جديتها في الوصول إلى حل شامل، يضع الجانب الإنساني في أولوياته، وهو ما يفسر تصلب المواقف التفاوضية في مختلف جولات المفاوضات بين الأطراف اليمنية، خاصة مع تدخل أطراف إقليمية ودولية لتحقيق أطماعها من خلال المفاوضات.

وحرصاً على الاستفادة مما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإن الدراسة توصي بالآتي:

- توسيع الأطراف المشاركة في المفاوضات القادمة لتضم كل الفاعلين المحليين في الأزمة اليمنية؛ لضمان أن لا يكون أيُّ طرف لم يدخل في المفاوضات مفسدًا للاتفاقيات الموقعة.
- الدخول في مناقشة الملفات الرئيسية المتضمنة تسوية سياسية شاملة خير من تجزئة الملفات، لأنها مرتبطة ببعضها البعض (سياسية واقتصادية وعسكرية وإنسانية)، ولا يمكن فصل مسار عن آخر.
- الحذر من تجزئة الحل، والتطويل في قضايا إجراءات بناء الثقة ووقف إطلاق النار؛ فقد تتحول إلى أمر واقع في تثبيت كل طرف على مناطق سيطرته على الأرض، ثم تدخل بمفاوضات لانهاية لها، وهذا التقسيم هو ما تتضمنه الأجندات الإقليمية والدولية.
- تفعيل المسار الدبلوماسي الشعبي "المسار الثاني" من المنظمات المدنية والاتحادات والنقابات والتجمعات القبلية والشركات التجارية الكبيرة وغيرها، كمعززٍ لمسار المفاوضات الرسمية ومراقب لها؛ لما من شأنه خلق وعيٍ سياسي شعبي يعمل على تدعيم عملية السلم الاجتماعي، ويهيأ الجو المناسب للمفاوضات الرسمية، ويرفد الأطراف بمخرجات الحوارات الداخلية كرؤىً وتصوراتٍ للحل، يمثل ضغطاً لتطبيق الاتفاقات الموقعة بين الأطراف الرسمية.

قائمة المصادر والمراجع.

التقارير والبيانات:

[1] بيان مجلس الأمن الدولي بشأن الأزمة اليمنية الصادر بتاريخ 2015/10/24.

[2] التقرير العالمي لأزمة الغذاء 2020، شبكة معلومات الأمن الغذائي، https://www.fsinplatform.org/ & https://www.wfp.org/publications/2020-global-report-food-crises.

[3] تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ 2019/4/24، www.Aljazeera.Net.

[4] تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية، فبراير 2019. www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen.

[5] تقرير منظمة العفو الدولية، استعراض حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 26 فبراير 2019.

[6] تقرير ناطق أنصار الله حول مفاوضات التسوية، صحيفة الثورة اليمنية، http://althawrah.ye/archives/490550.

[7] تقرير وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، الصندوق الاجتماعي للتنمية، اليمن، ع34، 16 مارس 2015.

الكتب:

[1] أحمد أبو الوفاء، المفاوضات الدولية: دراسة لجوانبها القانونية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار

النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2014، ص ص29-32.

[2] أحمد التلاوي، تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2016، ص10.

[3] بيتر فالنسيتين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي؛ ترجمة: سعد السعد؛ ومحمد محمود دبور، المركز العلمي للدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن، 2006.

[4] محمد بدر الدين زايد، المفاوضات الدولية بين العلم والممارسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2003.

[5] مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية سبأ، مسار المفاوضات اليمنية (جنيف1، جنيف2، الكويت1، الكويت2)، دار الكتب، صنعاء، اليمن، 2017.

الرسائل العلمية:

[1] ريم خليل عبدالرحمن نتيل، الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014.

[2] محمد أحمد علي مسعد الشرفي، المفاوضات الدبلوماسية ودورها في إدارة الأزمة السياسية الدولية: دراسة حالة الأزمة السياسية اليمنية 2011-2018، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، صنعاء، اليمن، 2021.

المجلات العلمية والدراسات:

[1] بدوي أحمد موسى، مفاوضات الكويت: إلى أين تتجه الأزمة اليمنية. المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/4/16، www.acrseg.org.

[2] عبدالله علي صبري، العدوان وفرض الحل السياسي في اليمن، صحيفة الثورة اليمنية، ع 19408، صنعاء، اليمن، 2018/1/8.

[3] عدنان هاشم، اتفاق ستوكهولم: هل يضع اليمن على طريق السلام، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2019.

[4] عدنان ياسين المقطري، الانتقال السياسي في اليمن 2011- 2015؛ في: يحيى المتوكل (محرراً)، الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، دار النعمان للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن، 2016.

[5] علي الذهب، ميزان القوى العسكري في اليمن: التحولات والسيناريوهات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2017.

[6] علي يحيى الأسد، مستقبل المباحثات اليمنية القادمة، مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، 2019.

[7] محمد فوزي حسن، تطورات الأزمة اليمنية، مجلة آفاق عربية، ع1، الهيئة العامة للاستعلامات، بغداد، العراق، مارس 2017.

[8] مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، خلق فرص جديدة في اليمن، صنعاء، اليمن، 2018، ص7.

[9] مروان سالم العلي، استراتيجيات إدارة المفاوضات الدولية، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، ع 37، جامعة الموصل، العراق، 2018.

[10] هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، ع 37، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2019.

[11] وورد مساعد الشاعري، الحرب على اليمن واشكاليات التحالف العربي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مصر، 2018.

المقالات:

[1] أحمد الحسني، خاشقجي يفضح السعودية في اليمن، موقع TRTعربي، 2019/10/1م، www.trtarabi.com.

[2] رضوان السيد، مؤتمر جنيف اليمني ومؤتمر جنيف السوري، جريدة الشرق الأوسط -صفحة الرأي، 2015/6/19، www.ridwanalsayyid.com.

[3] محمد شرف، معركة الحديدة: الأهداف الاستراتيجية الإماراتية والتجاذبات الإقليمية، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2018/8/1، www.studies.aljazeera.net.

[4] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مستقبل

اليمن بعد مقتل علي عبدالله صالح، 2017/12/10، www.futureuae.com/ar.

الشبكة العنكبوتية:

[1] موقع 26 سبتمبر الإخباري، www.26sep.net/news-details.php?lng=arabic&sid=162806.

[2] موقع أخبار الأمم المتحدة، www.news. un. org/ar.

[3] موقع الأمن والدفاع العربي، www.sdarabia.com.

[4] موقع الكومبيس، www.alkompis. se.

[5] موقع الماهر نيوز، www.ar.mehrnews.com.

[6] موقع المرصاد الإخباري، www.almersad.net.

[7] موقع إندبندنت عربية، www.independentarabia.com.

[8] موقع شبكة بي بي سي عربي، www.alalamtv.net/news/3781801.

[9] موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، www.osesgy.unmissions.org/ar.

[10] موقع العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk.